مقدمة :

تعد الرقابة على العملية الانتخابية أحد الشروط الضرورية لضمان انتخابات نزيهة وشفافة، حيث ترتبط نزاهة الانتخابات بمدى علاقة أهدافها و نشاطاتها الموجهة لمكافحة الفساد، ذلك أن فساد العملية الانتخابية يؤدي إلى تغيب المشاركة الشعبية الفاعلة في صنع القرار السياسي، و بالتالي غياب الديمقراطية الحقيقية.

و نظرا للارتباط الوثيق بين الانتخابات و الديمقراطية ، أصبحت المطالبة بضرورة إجراء انتخابات حرة و نزيهة تمتاز بالشفافية و المصداقية ، مطلبا غير متوقف على المستوى الداخلي للدول ، بل أصبح مبتغى و مقصد دولي ، يعمل المجتمع الدولي على تطبيقه و جعله مقياسا و معيارا تحدد و فقه الديمقراطية الدول.

ويظهر اهتمام المجتمع الدولي بالانتخابات وبأنظمة الحكم التي تنتج عنها في تأكيد كل من صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، أن للحكم الجيد أهمية كبيرة في تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، والحد من الفقر، والعدالة الاجتماعية، وفي هذا الإطار ظهرت العديد من المبادرات التي تهدف إلى تهيئة الظروف الاجتماعية والسياسية والاقتصادية اللازمة لتحقيق الأهداف الإنمائية، ومع نجاح بعض هذه المبادرات وفشل البعض الآخر، ظلت برامج تعزيز الديمقراطية حجر زاوية في مجالات التنمية المختلفة، ومن أهمها" الرقابة الدولية على الانتخابات".

حيث حظي هذا الموضوع (**الرقابة الدولية على الانتخابات**)، بجدل كبير في الآونة الأخيرة ما بين مؤيد و رافض هذا النوع من الرقابة على الانتخابات، و كل له مبرراته ، و الفكرة الأساسية موضع الجدل تكمن في البعد الدولي لهذه العملية ، إذ رفضت بعض الدول فكرة الرقابة الدولية على الانتخابات، ونظرت إليها على أنها تشكل انتقاضا من سيادتها ، وشكلا من أشكال التدخل في شؤونها الداخلية، في حين نظرت بعض الدول الأخرى إلى هذا الأمر على أنه فرصة مهمة لإطلاع العالم على المسيرة الديمقراطية فيها ، و على رغم تحفظ مجموعة ثالثة من الدول على الفكرة ، إلا أنها تعاملت مع الأمر كوسيلة للحصول على بعض أشكال المساعدات، خاصة في الحالات التي تم الربط فيها بين قبول الرقابة الدولية على الانتخابات،و الحصول على بعض أشكال المساعدات من القوى الكبرى.

وعلى الرغم من قبول الرقابة الدولية على الانتخابات على كافة المستويات، والاعتماد عليها لكشف وإفشاء الاحتيال والتزوير، وتقييم مدى شرعية العملية الانتخابية، فإن هناك عددًا من القضايا المتعلقة بها، و التي تمثل أحيانًا نقاط ضعف تؤثر في مصداقيتها وفاعليتها، منها نظرة بعض الدول لهذا النشاط الدولي

على أنه مجرد شكل آخر من أشكال سيطرة الدول الكبرى التي لها ماضٍ استعماري ، حيث ترى هذه الدول أن تقييم الأنشطة الانتخابية من قبل أجهزة خارجية يعتبر مساسًا بسيادتها وتدخلاً في شئونها الداخلية وتعبيراً عن المشروطية السياسية وسياسة العصا والجزرة التي تمارسها الدول العظمى؛ لتأكيد استمرارية هيمنتها على دول العالم النامي وحماية مصالحها في هذه الدول، وهو ما يثير نقدًا آخر لهذا النشاط، حيث يرى البعض أن منظمات الرقابة قد يكون لها مصالح أو دوافع خفية تجعلها غير منصفة في حكمها على الانتخابات؛ مما يثير الشكوك حول مدى مصداقية هذه المنظمات والدول التابعة لها.

✓ **أهمية الدراسة :**

حيث تكتسب دراسة الرقابة الدولية للانتخابات أهميتها، من حيث مساسها و إرتباطها الوثيق بعنصر فعال في ضمان و نزاهة العملية الإنتخابية ، وهو عنصر رقابة المسار الانتخابي في شتى مراحله، لتأكيد شفافيته و ديمقراطيته ، باعتبارها الهدف الرئيسي الذي يتمحور و يدور حوله الاهتمام الدولي. ومن جهة أخرى تمس بالسيادة الوطنية ، و تبرز **الأهمية العلمية** من خلال:

1 -ارتباط موضوع الدراسة بالحق في الإنتخاب و كيفية حمايته باعتبارها حقا سياسيا .

2 -دور الإنتخاب كأداة في المشاركة في الحكم ، الذي بعتبر من ركائز الحكم الراشد.

3 -إعتبار الإنتخاب ألية غير مباشرة لتطبيق الديمقراطية، و من ثم يعد مؤشرا للحكم الراشد.

أما من حيث **الأهمية العملية** فتظهر فيما يأتي :

1 -تقويم المسار الإنتخابي، ومدى توافقه مع المعايير الدولية .

2 - حماية العملية الإنتخابية من الانتهاكات و المخالفات.

3 -تشجيع الموطنين على المشاركة السياسية و استرداد ثقتهم بنظام الحكم .

4 -الرقابة الدولية للانتخابات هي أليه من آليات حفظ السلام و من الصراعات الداخلية.

✓ **أهداف الدراسة** : تسعى الدراسة إلى الوصول إلى الأهداف التالية :

1 -بيان أهمية الانتخاب في إرساء المسار الديمقراطي ، وأن المساس به يعني الاعتداء على حريات الأشخاص في انتخاب ممثليهم.

2 -بيان الجهود الدولية المبذولة لأجل التأكيد على هذا الحق الهام من الحقوق الإنسان في انتخاب ممثليه، وبيان أهم ما تم الإعلان عنه لضمان الانتخابات الحرة والنزيهة وأبعادها عن أي جرم أو مخالفة تنتابه.

3 -تهدف الدراسة إلى إبراز دور الرقابة الدولية للانتخابات في تعزيز الديمقراطية ونزاهة العملية الانتخابية.

4 -توضح هذه الدراسة إلية من آليات حفظ وحماية حقوق الإنسان السياسية و المدنية.

5 -تبرز الدراسة دور البعثات الدولية في تعزيز مبدأ المشاركة السياسية، التي تعتبر من معايير الحكم الراشد .

✓ **أسباب اختيار الموضوع:** تعددت أسباب هذا الاختيار ، وإن كان أساسها الاعتبارات الشخصية ثم الاعتبارات الموضوعية ، ونوردها فيما يلي :

1) الأسباب ذاتية

بالنسبة لسبب الذاتي لاختيار الموضوع ، يعتبر من أهم المؤهلات الشخصية و يدخل ضمن إهتماتي في إطار التخصص الذي أزاوله من الناحية الأكاديمية ، حيث تعد هذه الدراسة استكمالا لمذكرة مرحلة ليسانس، التي كان عنوانها (سيادة الدولة القومية في ظل النظام الدولي الجديد) .

2) الأسباب الموضوعية :

يأتي هذا الاعتبار من الجانب الأكاديمي لاستكمال نيل شهادة الماستر بدرجة أولى ، ثم كان اهتمامنا بمحاولة متواضعة لإثراء المكتبة بأحد المواضيع المهمة للدراسة ، وذلك لندرة الدراسات المتخصصة حول هذا الموضوع ، مما يتطلب إعداد مثل هذه الدراسات لأهميتها بشكل عام .

✓ **<u>أدبيات الدراسة</u> :** إن الدراسات السابقة التي تناولت موضوع البحث، فهي دراسات قليلة ونادرة جدا، ومن هذه الدراسات:

- مذكرة ماجستير بعنوان " الرقابة الدولية للانتخابات" ، التي أعدها الباحث حامد سعيد ، بجامعة الجزائر سنة 2000. وقد درست الرقابة الدولية ببعض من التفصيل .
- سعد مظلوم العدلي ، الإنتخابات ضمانات حريتها و نزاهتها ، دار دجلة ، ط1، عمان ،2009. وجاءت في شكل مقارن بين فرنسا ومصر والعراق، مركزة على الانتخابات النيابية في العراق، وتم تقسيمها على أساس الخط الزمني إلى ضمانات ممهدة ومعاصرة ولاحقة للعملية الانتخابية، وانتهت إلى وجود نقص على مستوى القواعد القانونية وعلى مستوى آليات تنفيذ التشريعات الانتخابية في العراق.
- مقال بعنوان ، " الديمقراطية و الرقابة الدولية على الانتخابات في الأقطار العربية ، من إعداد الباحثة خديجة عرفة محمد ، وقد درست الرقابة الدولية مقتصرة فعاليتها في الأقطار العربية .

أما الدراسة الحالية فتختلف عن الدراسات المذكورة من خلال:

إن موضوع الدراسة يشكل إشكالية ثلاثية الأبعاد تكاد تطال مجمل جوانب النظام الدولي، فمن جهة تمس السيادة الوطنية ، ومن جهة أخرى تمس نزاهة العملية الانتخابية، أما من الجهة الثالثة فهي تمس الديمقراطية و الحكم الراشد من خلال التطبيق الواقعي للرقابة الدولية للانتخابات .

✓ **إشكالية الدراسة :**

في العصر الحديث، أصبحت الديمقراطية من أهم مطالب الدول، و إن اختلفت آليات تطبيق النموذج الديمقراطي، إلا أن الضمانة الأساسية للوصول إلى نظام ديمقراطي يتمثل في نزاهة العملية الانتخابية، هذه الأخيرة ترتبط ارتباطا وثيقا بالممارسة الديمقراطية . و نزاهة الانتخابات ذاتها لازالت محل جدل لدى الدول حديثة العهد بالديمقراطية، لا لشيء، إلا لأن صحتها و مصداقيتها تتطلب ضمانات حقيقية هي مكمن الإشكال، فالجدل الذي يثار بشأن العملية الانتخابية هو الجهة المكلفة بإدارتها أو الإشراف عليها، حيث تنطلق اغلب الشكوك حول نزاهة الانتخابات من هذه الزاوية، و على ضوء الجدل نطرح الإشكالية الأساسية التالية :

-ما مدى مساهمة الرقابة الدولية للانتخابات في تعزيز الحكم الراشد؟. ومدى تأثيرها على سيادة الدول ؟.

التساؤلات الفرعية :

1 -ما مفهوم الرقابة الدولية للانتخابات ؟
2 -ما هو الحكم الراشد؟
3 -ما هي أهم التحولات التي عرفها مفهوم السيادة ؟
4 -كيف تساهم الرقابة الدولية للانتخابات في تعزيز الحكم الراشد؟
5 -ما مدى تأثير الرقابة الدولية للإنتخابات على سيادة الدول ؟

✓ **الفرضية الرئيسية :**

- كلما كانت اللجان الدولية للرقابة على الانتخابات أكثر حيادية ، كلما تعزز الحكم الراشد.

الفرضيات الفرعية :

1 - مفهوم الرقابة الدولية للانتخابات كان محل اختلاف بين المفكرين .
2 - تطور مفهوم السيادة بتطور بنية النظام الدولي.
3 -كلما أشرفت اللجان الدولية على الانتخابات ، كلما انتهكت سيادة الدول .
4 -كلما كانت الدولة ضعيفة ، كلما أثر عمل اللجان الدولية للإنتخابات على سيادتها.

✓ **المنهج المستخدم للدراسة :** قصد الإحاطة و الإلمام بأهم أبعاد ومضامين الدراسة ، وبغية الإجابة على التساؤلات المطروحة، تم الاعتماد على المقاربة المنهجية التالية :

1 **المنهج الوصفي التحليلي :** أعتمد العمل به في وصف و سرد عمل اللجان الدولية ، و توضيح المفاهيم ذات الصلة بالدراسة (الرقابة الدولية للانتخابات – الحكم الراشد – السيادة)

2 **منهج تحليل المضمون :** أستخدم في تحليل النصوص و التقارير التي تصدرها البعثات الدولية للرقابة على الإنتخابات .

3 **المنهج المقارن :** و هو يعتمد على التحليل السياسي المقارن ، الذي يهدف إلى إظهار الفروق و أوجه الشبه بين أنماط السلوك السياسي ، و سيتم استخدامه في هذه الدراسة للمقارنة بمدى تأثير ألرقابه الدولية للانتخابات على السيادة الوطنية و بين تعزيزها للحكم الراشد.

4 **الاقتراب القانوني:** بما يتفق مع الطبيعة القانونية والإجرائية لمفهوم الرقابة الدولية على الانتخابات.

هذه المناهج و الإقترابات التي نعتقد أنها ستمكننا من تحليل موضوع الدراسة و تحقيق أهدافه ، انطلاقا من الإشكالية المعتمدة

✓ **تقسيم الدراسة :**

قصد الإلمام بمتطلبات و حيثيات البحث ، تم إدراج مضامينه وعرض محتوياته في ثلاثة فصول ، و قد تم التمهيد و الاستهلال بمقدمة عامة من خلالها تم طرح الإشكالية بجوانبها المنهجية المعروفة ، ثم قمنا بتقسيم الدراسة على النحو التالي :

- **الفصل الأول :** تضمن الجانب النظري و ألمفاهيمي ، والذي من خلاله نحاول الإحاطة بكل المفاهيم التي تتعلق بالموضوع (الرقابة الدولية للانتخابات – الحكم الراشد – السيادة).
- **الفصل الثاني :** فيعالج جوهر علاقة العملية الانتخابية بتجسيد الديمقراطية و تحقيق الحكم الراشد . حيث قسمناه إلى مبحثين ، تطرقنا في المبحث الأول إلى علاقة العملية الإنتخابية بالديمقراطية ، ثم تناولنا في المبحث الثاني علاقة العملية الإنتخابية بتحقيق الحكم الراشد.

- **الفصل الثالث :** فيعالج تأثير الرقابة الدولية للانتخابات على السيادة الوطنية ، حيث قسمناه إلى مبحثين، تطرقنا في المبحث الأول إلى الرقابة الدولية للانتخابات وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ، ثم تناولنا في المبحث الثاني تقييم دور بعض الجهات الرقابة الدولية على الانتخابات.

و للتوصل في الأخير إلى خلاصة شاملة كخاتمة عامة للموضوع تضمنت جملة من النتائج ، التي تعتبر أرضية الاقتراحات و التوصيات ، و الأفاق المستقبلية التي تسمح للباحثين بإثراء المزيد من البحوث العلمية .

- ✓ **صعوبات الدراسة :** من المتعارف عليه أن البحث العلمي لا يخلوا من الصعوبات ، وهذا أمر بديهي يصادف أي باحث ، وتمثلت صعوبات الدراسة في ما يلي :

1 -الموضوع ذو طبيعة مزدوجة من حيث الدراسة ، بحيث له شق قانوني و أخر سياسي ، وهذا ما يجعل التنسيق بين الأفكار صعبا جدا ، ذلك أن المعالجة القانونية تختلف جذريا عن المعالجة السياسية.

2 -قلة الدراسات باللغة العربية المتعلقة بموضوع الرقابة الدولية للانتخابات .

3 -صعوبة تطبيق منهج تحليل المضمون بكل حيثياته ، بسبب ضيق الوقت ، ما منعنا من الإطلاع على جميع محتويات تقارير اللجان الدولية للرقابة على الانتخابات.

4 -ترجمة تقارير اللجان الدولية للرقابة على الانتخابات من اللغة الفرنسية أو الإنجليزية إلى العربية، و هذا ما أخذ منا وقتا وجهد أكبر .